الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

28 **جماد ثانى** 1435 –28 **أبريل** 2014

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	8
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	10
حقوق الانسان في العالم	28

القضايا الإدارية تنخفض بواقع 3٪.. وتسجيل تسع حالات تحرش جنسي

جمعية حقوق الإنسان: انخفاض القضايا الإدارية والعمالية والقضائية مقابل ارتفاع قضايا العنف الأسري

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 28 جماد ثانى 1435هـ - 28 أبريل 2014م
http://www.alriyadh.com/931004

الرياض - أسمهان الغامدي

قالت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إنه بلغ عدد شكاوى القضايا الإدارية خلال عام 1434ه / 2013م 794 قضية للعام الحالي منها 692 للسعوديين بنسبة انخفاض 3% عن العام السابق، من أصل 11،333 قضية وردت للجمعية منذ التأسيس، وتصدر المقر الرئيسي بالرياض النسبة الأكبر بعدد 350 قضية، وكان فرع الجوف الأقل عدداً 21 قضية، وتصدر تصنيف القضايا الإدارية تصنيف (اعتراض على قرار) حيث بلغ 286 قضية.

312 قضية عنف أسري تقدمت بها إناث مقابل 48 قضية تقدم بها ذكور

القضايا الإدارية

فيما يتعلق بعدد القضايا الإدارية وفيما يتعلق بعدد القضايا وفقا لتصنيفها فقد جاءت على النحو التالي:

طلب إعادة نظر في قرار 139، تجاوز أو تعد من الجهات الإدارية 74

طلب عفو6، طلب تعويضات47، مطالبة بتنفيذ حكم قضائي 15، اعتداء على ممتلكات 25، أخطاء طبية 26، بطالة 17، ترحيل إجباري8، تعديل الوضع الوظيفي12، إلحاق الضرر من تلوث بيئي 6، طلب إعادة للوظيفة 5، طلب ترحيل 1، طلب نقل11، عنف أو إهمال13، فصل تعسفي8، مطالبة مستحقات مالية لدى الإدارة34، ملاحقة غير نظامية 12، طول مدة الإجراءات41، نقل تعسفي1، منع من السفر بسبب قرار إداري2، أضرار السيول 2، تعثر عن سداد الديون3 .

قضايا السجناء

كما أنه وصلت عدد الشكاوى التي وردت فيما يخص قضايا السجناء كطلب عفو عن بقية المدة، المطالبة بإطلاق سراح وغيرها من القضايا، وقد بلغ عددها 770 قضية للعام 1434ه منها632 قضية للسعوديين بنسبة انخفاض 1% عن العام السابق، من أصل 6631 قضية وردت للجمعية منذ التأسيس، وتصدر المقر الرئيسي بالرياض النسبة الأكبر بعدد 474 قضية، بينما كان فرع الجوف الأقل عدداً ب 7 قضايا، وفيما يتعلق بعدد القضايا وفقا لتصنيفها فقد جاءت على النحو التالي:تصدر تصنيف المطالبة بإطلاق السراح العدد الأكبر حيث بلغ592 قضية، طلب العفوعن بقية المدة 16، اعتراض على ترحيل سجين 11، ضعف الرعاية الصحية لدى السجين 25 انتهاء المحكومية وعدم الإفراج 23 ،التظلم من عدم المحاكمة36، طلب نقل إلى سجن آخر4، سوء معاملة وتعد وتجاوز للأنظمة داخل السجن27، منع من الزيارة13، ضغط معنوي على سجين 6 اعتراض على قرار 7، تعثر عن سداد الديون 10، وشملت تلك القضايا السجون داخل وخارج المملكة، ففي سجون العراق 5 حالات، وحالة واحدة في سجن كل من الإمارات العربية المتحدة، ولبنان، وحالتان في دولة الكويت.

جاء هذا خلال تقريرها السنوى العاشر لعام 1434ه / 2013م - حصلت " الرياض" على نسخة منه - بهدف توثيق كافة النشاطات والجهود المقدمة من قبل الجمعية، وليكون مرجعاً للباحثين والمهتمين فيما يخص حقوق الإنسان، بالإضافة إلى أنه مؤشر للجمعية والأجهزة الحكومية وغير الحكومية على حد سواء للتعرف على الإشكاليات التي تواجه أفراد المجتمع

في تعاملهم مع هذه الأجهزة، وما ينبغي عمله من أجل تطوير وتحسين أدائها، ويمكن الجمعية من إجراء المقارنة لهذا الأداء بين السنة الحالية والسنوات الماضية، كما يساعد التقرير على معرفة وتحديد ما يمكن اعتباره مشكلة، أو ظاهرة تستلزم إجراء دراسات شاملة ومعمقة بهدف إيجاد حلول لها، طبقاً للمنهجية العالمية التي أصدرتها "المبادرة العالمية للتقارير" والتقرير يضم إحصائيات القضايا والتي بلغت 3303 قضية خلال العام 1434ه بانخفاض عن العام السابق 510 قضايا بنسبة تراجع قدرها 1% وبنسبة 9% من إجمالي القضايا الواردة للجمعية منذ التأسيس. ويعزو بعض الحقوقيين هذا الانخفاض لزيادة الوعي الحقوقي. ولقد تضمن التقرير العديد من الإحصائيات التي تبرز نشاطات الجمعية لمختلف القضايا التي تردها عبر الفاكس، والبريد، أوالبريد الالكتروني، أو الحضور الشخصي للمتظلمين.

قضايا العنف الأسري

وأوردت في تقريرها أنه بلغت عدد قضايا العنف الأسري المسجلة لديها داخل محيط الأسرة، 360 قضية خلال العام 1434ه منها 307 للسعوديين، بنسبة ارتفاع 4% عن العام السابق، من أصل 2813 قضية وردت للجمعية منذ تأسيسها،وتصدر المقر الرئيسي بالرياض النسبة الأكبر حيث بلغت عدد قضاياه 133 قضية، بينما كان فرع الجوف الأقل عدداً بقضية واحدة وكانت القضايا مقدمة بعدد من 312 من الإناث و 48 من الذكور، وفيما يتعلق بعدد القضايا وفقا لتصنيفها فقد جاءت على النحو التالي: عنف بدني ونفسي274، حرمان من التعليم 20، عنف ناتج عن إدمان 5، حرمان من الزواج 22، تحرش جنسي 9، طلب إيواء 3، اتهام وقذف 4، حرمان من الأم 10، حرمان من الراتب أو تعد على ممتلكات5، حرمان من العمل1، هروب7 .

القضايا العمالية

وزادت فيما يخص القضايا العمالية أنها وردها من شكاوى متعلقة بالأفراد الخاضعين لنظام العمل 269قضية للعام 1434ه بنسبة انخفاض 1% عن العام الماضي، كانت الجنسية المصرية من أكبر أصحاب تلك القضايا، تلتها الجنسية السعودية، وكانت الجنسية الصومالية والكندية والبريطانية والنيبالية والعراقية والأثيوبية والنيوزلندية هم الأقل بقضية واحدة لكل منهما، وكانت أغلب القضايا ضد الكفلاءالأفراد 179 والشركات الأهلية 65، وفيما يتعلق بعدد القضايا وفقا لتصنيفاتها فقد جاءت على النحو التالي: مطالبة العامل بحقوقه المالية بعدد 119 قضية، طلب نقل الكفالة 56، فصل تعسفي9، منع العامل من السفر لبلاده21، ضغط معنوي على العامل12، حرمان العامل من أوراقه الثبوتية 4، اعتراض على قرار18، إجبار على عمل2، عدم استكمال إجراءات التعيين 1، ترحيل إجباري6، طلب إعادة للعمل 1، حرمان من الترقية1، إجبار على إنهاء التعاقد1، فصل بسبب تهمة2، طلب إعادة نظر6، طول مدة الإجراءات10، وقد تصدر المقر الرئيسي بالرياض النسبة الأكبر 129 قضية.

القضايا القضائية

وأشارت الجمعية في تقريرها السنوي أنها وردها حيال القضايا القضائية المتعلقة بقضايا طال نظرها أمام الجهات القضائية، أو عدم الحصول على محاكمة عادلة، أو شكاوى ضد بعض القضاة لسوء معاملتهم، أو امتناعهم عن النظر في القضايا، أو اعتراض على حكم، أو طلب تعويضات، أو المنع من السفر بسبب حكم قضائي. والتي بلغت 81 قضية، منها72 قضية للسعوديين بنسبة انخفاض 1% عن العام الماضي من أصل 1572 قضية وردت للجمعية منذ تأسيسها، وتصدر فرع جدة النسبة الأكبر من عدد القضايا 20 قضية، وتلك القضايا تظلم فيها أصحابها من القضاء 65، ومن القاضي 15، وقضية واحدة من ديوان المظالم وفيما يتعلق بعدد القضايا وفقا لتصنيفها فقد جاءت على النحو التالي:اعتراض على حكم 43، طلب إعادة نظر 10، طلب تعويضات 4، طول مدة الإجراءات 23، سوء معاملة من القاضي1.

قضايا الأحوال الشخصية

كما وردها حول قضايا الأحوال الشخصية من شكاوى، متعلقة بحقوق شخصية لأحد أفراد الأسرة أو تتعلق بالطلاق، الخلع، الحضانة، النفقة، التعليق والهجر، نزع ولاية، حرمان من رؤية الأولاد، حرمان من الميراث، عدم الاعتراف بالزواج، والتي بلغت 233 قضية منها 193 للسعوديين خلال العام 1434ه بنسبة انخفاض 4% عن العام السابق، بلغ منها للنساء 193 قضية و40 للذكور، وجاء المقر الرئيسي بالرياض النسبة الأكبر بعدد القضايا حيث بلغت 102 قضية، وفيما يتعلق بعدد القضايا وفقا لتصنيفها فقد جاءت على النحو التالي: طلاق 31، الحضانة 48، النفقة 59، التعليق والهجر 5، نزع ولاية3، حرمان من رؤية الأولاد67، حرمان من الميراث12، عدم الاعتراف بالزواج ومطالبة بالطلاق8.

قضايا الأحوال المدنية

وأما قضايا الأحوال المدنية فورد للجمعية من طلبات، أو شكاوى متعلقة بسحب الجنسية، طلب استردادها، سحب الأوراق الثبوتية، عدم إضافة الأبناء، أو عدم توثيق بعض الوقائع الخاصة بالأحوال المدنية. والتي بلغت 294 قضية للعام 1434ه بنسبة ارتفاع 1% عن العام السابق. منها 147 للسعوديين ثم الجنسيات غير المحددة 96 قضية ثم الجنسية اليمنية 20،

وتركزت القضايا حسب التصنيف في التظلم من الأحوال المدنية والتي تم مخاطبتها ب 250 خطاباً وكانت أكثر القضايا في منطقة الرياض 146، ثم جازان 50 وتصنيفها كالتالي: طلب الجنسية 103، طلب استردادها 21، الأوراق الثبوتية142، اعتراض على قرار 6، طلب إعادة نظر6، طول مدة الإجراءات16.

قضايا العنف ضد الطفل

وأبانت أنه وردتها عدد من قضايا العنف ضد الطفل التي يتعرض لها أطفال 18 سنة فما دون من إساءة جسدية أو نفسية أو جنسية، أو أطفال حرموا من التعليم ومن أوراقهم الثبوتية، أيضاً حرمان الطفل من الأم أو من الأب أو حجزه أو إهماله، بالإضافة إلى قضايا زواج الأطفال ويُبلغ عن هذا النوع من القضايا على الأغلب أحد أفراد الأسرة، أقارب الطفل، المدرسة، الجيران، المعارف والتي بلغت 112 قضية خلال العام 1434 ه منها 92 قضية للسعوديين، بزيادة عن العام الماضي33 قضية، من أصل 440 قضية رصدتها الجمعية وتم التحقق منها منذ تأسيسها، وتصدرت منطقة عسير 38 قضية بالنسبة الأكبر من عدد القضايا مقارنة ببقية الفروع، وفيما يتعلق بعدد القضايا وفقا لتصنيفها فقد جاءت على النحو التالي: إساءة جسدية 47 قضية، أو إساءة نفسية 4، أو جنسية 6، أو أطفال حرموا من التعليم 11، ومن أوراقهم الثبوتية19، أيضا حرمان الطفل من رؤية الأم11، و من رؤية الأب3، أو إهماله8، بالإضافة إلى قضايا زواج الأطفال-القاصرات3 ويبلغ عن هذا النوع من القضايا على الأغلب أحد أفراد الأسرة، أقارب الطفل، المدرسة، الجيران، المعارف.

قضايا أخرى

كما وردها في عدد من القضايا الأخرى التي شملت الشكاوى الخاصة بالأفراد أو الشركات كالمنازعات بين الأفراد أو شركات أوعلى مقدمي الخدمات من القطاع الخاص والمتضمنة طلب إعادة نظر، اعتراض على قرار، مطالبة بتنفيذ حكم قضائي، تجاوز وتعد من بعض الجهات الإدارية، طول مدة الإجراءات، بطالة،اعتداء على ممتلكات، طلب تعويضات، أخطاء طبية، تلوث بيئي، ملاحقة غير نظامية، بالإضافة إلى شكاوى طلبات المساعدات المالية، المطالبة بتبني بعض المقترحات، تقديم استشارات قانونية وشرعية. وبلغت 390 قضية خلال العام 1434ه منها 336 للسعوديين، من أصل 4805 قضايا رصدتها وتم التحقق منها من قبل الجمعية منذ تأسيسها، وتصدر المقر الرئيسي بالرياض في عدد القضايا222 قضية وسبع قضايا من خارج المملكة، وجهات التظلم فيها بين الأفراد 95 أو شركات38، بنوك سعودية 29 مستشفيات14،جمعيات خيرية 59.

كما بلغت الزيارات الميدانية التي نفذتها الجمعية 43 زيارة، إضافة للفعاليات التي نظمتها الجمعية بهدف نشر ثقافة حقوق الإنسان والتي بلغت 48 مناسبة وفعالية.

مراكز متخصصة لاحتواء ومعالجة "مشردي الشوارع"

القحطاني لـ"الوطن" : توجيهات بنقل الاختصاص لـ"الصحة"

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 28 جماد ثانى 1435هـ - 28 أبريل 2014م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=186244&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي

كشف رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني لـ"الوطن" عن صدور توجيهات عليا باحتواء المرضى نفسيا المشردين في الأحياء السكنية والشوارع، وعلاجهم في مراكز متخصصة، ونقل الاختصاص من وزارة الشؤون الاجتماعية إلى وزارة الصحة.

وقال القحطاني "رصدنا الكثير من الحالات في المدن، وكذلك بعض العقبات التي توضع أمام أسـر المرضى المشردين، ومنها اعتذار المصحات النفسية عن قبولهم لعدم وجود أسرة للتنويم، إلى جانب الإجراءات الطويلة والمعقدة"، داعيا إلى تخصيص خط ساخن لاستقبال البلاغات الخاصة عن المرضى المتجولين.

من جهته، أكد مدير مستشفى الصحة النفسية في جدة الدكتور سهيل خان، أن مجلس الخدمات الصحية والإدارة العامة للصحة النفسية في الوزارة يعملان على بناء مصحات جديدة في المناطق، واستغلال القديمة منها لتنويم المرضى نفسيا المشردين في الشوارع، وتقديم الخدمات الطبية لهم.
كشف مدير مستشفى الصحة النفسية في جدة الدكتور سهيل خان لـ"الوطن"، عن توجه مجلس الخدمات الصحية والإدارة العامة للصحة النفسية في الوزارة لبناء مصحات جديدة في المناطق، وتخصيص القديمة منها لتنويم المرضى النفسيين المشردين في الشوارع، بحيث يقدم لهم العلاج، والرعاية، والخدمات الطبية.
وأكد على وجود تركيز في وزارة الصحة حول قضية المصحات النفسية، حيث ستكون لها أولوية قصوى من قبل وزير الصحة المكلف، بحيث يتم تحسين الخدمات المقدمة للمرضى النفسيين، مشيرا إلى أن إيجاد الحلول للقضاء على ظاهرة المشردين في الشوارع تحتاج لجهود مكثفة من كافة القطاعات المسؤولة.
من جهته، أكد رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني لـ"الوطن"، وجود توجه لدى وزارة الصحة لاحتواء المرضى النفسيين المشردين الذين يشكلون خطرا على المجتمع، ويكون ذلك من خلال التبليغ عنهم من قبل أسرهم، أو الجهات المعنية، أو سكان بالأحياء يشتكون من وجود مرضى مشردين يشكلون خطرا على المواطنين.
وشدد على أهمية تحرك وزارة الصحة لتطبيق القرار السامي حول احتواء المرضى النفسيين المشردين في شوارع الأحياء، وعلاجهم، محملا إياها كافة المسؤولية في استقبالهم، وتوفير الإيواء لمن ليس له مأوى، وتقديم العلاج اللازم لهم.
وأفاد الدكتور القحطاني بأن الجمعية رصدت بعض العقبات التي توضع أمام أسر المرضى المشردين، ومنها اعتذار المصحات النفسية عن قبولهم لعدم وجود أسرة للتنويم، إلى جانب الإجراءات الطويلة والمعقدة، مشيرا أن التوجيه الأخير الذي صدر بهذا الصدد واضح، بنقل كافة الاختصاصات المتعلقة بالمرضى النفسيين من الشؤون الاجتماعية إلى الصحة.
وأكد رئيس جمعية حقوق الإنسان على أن القرار الصادر يلزم وزارة الصحة باستقبال كافة الحالات الخاصة بالمرضى النفسيين والمشردين في حال التبليغ عنها من قبل مواطنين أو أسر، مشيرا إلى الخطر الحقيقي لوجود هؤلاء المرضى يتجولون في الشوارع، ووجوب احتوائهم في المصحات العلاجية، موضحا أن الجمعية رصدت تواجد مشردين في الأحياء السكنية، في مكة المكرمة، وجدة.
وطالب الدكتور القحطاني بتخصيص خط ساخن لاستقبال البلاغات الخاصة عن المرضى المتجولين في الشوارع تشرف عليه جهات مختصة، مشيرا إلى أهمية وجود مصحات نفسية تضم كوادر طبية مدربة تتقن التعامل مع المرضى، مع وضع آلية خاصة للعمل فيها تختلف تماما عن المنشآت الصحية.

قضايا (التحرش الجنسي) و(البطالة) تطل برأسها عبر تقرير حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الجزيرة أونلاين الاثنين 28 جماد ثانى 1435هـ - 28 أبريل 2014م
https://www.al-jazirahonline.com/news/2014/20140427/17923

العاصمة

أصدرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تقريرها السنوي العاشر 1434هـ / 2013 الذي يضم إحصائيات القضايا والتي بلغت 3303 قضية خلال العام 1434هـ بانخفاض عن العام السابق 510 قضية بنسبة تراجع قدرها 1% و بنسبة 9% من إجمالي القضايا الواردة للجمعية منذ التأسيس . ويعزو بعض الحقوقيين هذا الانخفاض لزيادة الوعي الحقوقي.
وسجل التقرير 794 قضية فيما يخص الشكاوي التي تكون ضد الجهات الحكومية، منها (692 للسعوديين) بنسبة انخفاض 3% عن العام السابق، من أصل 11،333 قضية وردت للجمعية منذ التأسيس ، وتصدر المقر الرئيسي بالرياض النسبة الأكبر بعدد 350 قضية ، وكان فرع الجوف الأقل عدداً 21 قضية ، وتصدر تصنيف القضايا الإدارية

تصنيف اعتراض على قرار حيث بلغ (286) قضية ، وفيما يتعلق بعدد القضايا الإدارية وفيما يتعلق بعدد القضايا وفقا لتصنيفها فقد جاءت على النحو التالي:طلب إعادة نظر في قرار (139)، تجاوز أو تعدي من الجهات الإدارية (74)طلب عفو (6)، طلب تعويضات (47)، مطالبة بتنفيذ حكم قضائي(15)، اعتداء على ممتلكات (25)، أخطاء طبية (26)، ، بطالة (17)، ترحيل إجباري (8)، تعديل الوضع الوظيفي (12)، إلحاق الضرر من تلوث بيئي (6)، طلب إعادة للوظيفة (5)، طلب ترحيل(1)، طلب نقل (11)، عنف أو إهمال (13)، فصل تعسفي (8)، مطالبة مستحقات مالية لدى الإدارة (34)، ملاحقة غير نظامية (12)، طول مدة الإجراءات (41)، نقل تعسفي (1)، منع من السفر بسبب قرار إداري (2)، أضرار السيول(2)، تعثر عن سداد الديون (3).

وفيما يخص القضايا المتعلقة بعنف داخل محيط الأسرة، فقد بلغت 360 قضية خلال العام 1434هـ منها (307 للسعوديين)، بنسبة ارتفاع 4% عن العام السابق، من أصل 2813 قضية وردت للجمعية منذ تأسيسها،وتصدر المقر الرئيسي بالرياض النسبة الأكبر حيث بلغت عدد قضاياه 133 قضية، بينما كان فرع الجوف الأقل عدداً بـقضية واحدة وكانت القضايا مقدمة بعدد من 312 من الإناث و48 من الذكور، وفيما يتعلق بعدد القضايا وفقا لتصنيفها فقد جاءت على النحو التالي: عنف بدني ونفسي (274)، حرمان من التعليم (20)، عنف ناتج عن إدمان (5)، حرمان من الزواج (22)، تحرش جنسي (9)، طلب إيواء (3)، اتهام وقذف (4)، حرمان من الأم (10)، حرمان من الراتب أو تعدي على ممتلكات (5)، حرمان من العمل (1)، هروب (7)

يوم ترفيهي لأيتام خيرية الجوف

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 28 جماد ثانى 1435هـ - 28 أبريل 2014م
اضغط هنا

حورية الجديع – الجوف
نظمت جمعية البر الخيرية بمنطقة الجوف يومًا ترفيهيًا لأطفالها الأيتام المسجلين في الجمعية بالتعاون مع طلاب كلية طب الأسنان بجامعة الجوف بمدارس آفاق المستقبل عصرأمس الأول ضمن برنامج البذور الصالحة. وشمل اليوم الترفيهي والذي انخرط فيه أكثر من 30 يتيمًا الترفيه والتعلم والمسابقات التي أدارها طلاب طب الأسنان على المسرح، كما أقام طلاب الكلية أجنحة تعريفية عن طب الفم وطرق العناية بنظافة الأسنان واللثة، وأجرى الطلاب كشفًا على الأيتام لمعرفة احتياجهم من العناية الطبية والتي ستقدم لهم عبر عيادات الكلية بالمدينة الجامعية، بالإضافة لإقامة ركن للرسم. رعى الفعاليات أمين عام الجمعية الدكتورنواف الراشد ووكيل كلية طب الأسنان بجامعة الجوف الدكتور بدر الزارع وعدد من أعضاء هيئة التدريس بالكلية ومشرف فرع هيئة حقوق الإنسان بالجوف د.مدالله الرويشد.

أمين حائل يتبرأ من حفر "الطرقات" ويتهم "آخرون"

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 28 جماد ثانى 1435هـ - 28 أبريل 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=186282&CategoryID=5

حائل: فريح الرمالي
في الوقت الذي طالب فيه أهالي منطقة حائل بضرورة معالجة مشكلات الطرق والحفر المترامية في طرقات المنطقة، نفى أمين حائل المهندس إبراهيم أبو رأس، مسؤولية الأمانة عن الحفر التي تتوسط طرق المنطقة، ملقياً بالمسؤولية على جهات حكومية وخدمية أخرى.
جاء ذلك خلال ورشة عمل أقامها فرع هيئة حقوق الإنسان في المنطقة مع أمين حائل، فيما شهدت مواقع التواصل الاجتماعي قبل شهر مطالبات للأهالي بردم تلك الحفر وصيانة طرق المدينة. وواجهت هيئة حقوق الإنسان أمين حائل بذلك، بحسب بيان صحفي صادر عن الهيئة أمس، أكد فيه مدير فرعها علي العريفي، أنه تم طرح موضوع حفر الشوارع وتذمر المواطنين، وغياب رقابة الأمانة على الشركات التي تقوم بالحفر، مثل المياه، والاتصالات والكهرباء والصرف الصحي، على الأمين للوصول إلى حلول تضمن خدمة المواطنين بالشكل المطلوب.
واستبعد أبوراس أن تكون أمانته مسؤولية عن تلك الحفر، رامياً بمشكلة حفر الشوارع على المقاولين، مبيناً أن الأمانة لا تصرف للمقاول مستحقاته إلا بعد ترميم ما لم ينفذ بالشكل المطلوب. وأضاف "أما المسؤولية في استلام المشروعات التي تحتاج لترميم بعد الحفر فتقع على الاستشاري المتفرغ من الجهات الحكومية، وهو مقيم معهم في المشروع، كما تقع المسؤولية على الجهة الحكومية المالكة للمشروع سواء كانت المياه أو الاتصالات أو الكهرباء أو الصرف الصحي، ويأتي دور الأمانة لإعادة الموقع إلى حالته الطبيعية فقط".
وأشار أمين حائل إلى أن سلامة العمل فنياً ليس من مسؤوليات الأمانة بل إن ذلك يناط بالمقاول المنفذ، مستدركاً "أما الحفر التي تنتج عن الأمطار فهي من مسؤوليات الأمانة".

وأضاف أن أوقات العمل لعمال البلدية تكون وفق معايير دولية، وتخضع أمانة حائل لتلك المعايير، ولا يمكن أن تتجاوزها، مبيناً أن الأمانة تصرف للعمالة الملبوسات الشتوية والصيفية، معترفاً بتجاوزات يقوم بها المقاولون في نقل العمالة. وقال أبو رأس: فيما يخص موضوع سكن العمال، فإن العمل جار لتشكيل لجنة، عقب هذه الورشة، لدراسة أمر نقل وسكن عمال البلدية للحفاظ على كرامة الإنسان.

وبالنسبة لمطاعم المهرجانات، أكد أبو رأس أن هذا يحتاج إلى معايير صحية، وسيتم طرح الموضوع على صحة البيئة ليتأكدوا من عدم صحة مثل هذه المطاعم التي تقدم وجباتها للأهالي.

وحول تساؤلات عن تجاهل العائلات في حائل وعدم تنفيذ الفعاليات المناسبة لهم على حساب الاهتمام بالشباب، خالف أمين حائل ذلك باعترافه أن الشباب تم إقصاؤهم لصالح العائلات للاهتمام بمطالبهم، مضيفاً "الأمانة تهتم كثيراً بالترفية العائلي، ولقد أقصينا الشباب وركزنا على العائلة".

إلى ذلك، أكدت هيئة حقوق الإنسان أن لقاء أمين حائل يأتي ضمن الحملة الإعلامية الذي يقيمها الفرع في مرحلتها الخامسة بعقد ورش عمل مع الجهات الخدمية ذات العلاقة والتي تتقاطع الهيئة معها في خدمة الإنسان، ونقلت توضيح أمين المنطقة بأن الأمانة تعترف بالأخطاء لأنها بداية الخطوة الصحيحة لنجاح العمل.

• حقوق الإنسان": مرجعيتنا لا أوروبية ولا أجنبية !

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 28 جماد ثانى 1435هـ - 28 أبريل 2014م

اضغط هنا

الرياض - سامي الشمري

أكدت هيئة حقوق الإنسان أن مرجعيتها ليست أوروبية أو أجنبية، بل تنطلق من أهداف تسعى إلى خدمة الإنسان باعتماد الشريعة الإسلامية في منهج عملها.

وأوضحت هيئة حقوق الإنسان عبر تقرير حديث نشرته عبر أحد إصدارتها (حصلت «الحياة» على نسخة منه)، أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وجّه في وقت سابق بالإسهام في حقوق الإنسان، وألا تكون المرجعية أوروبية أو أجنبية، وأن تكون حقوق الإنسان خادمة للإنسان.

وأشارت إلى أن رفض الهيئة للتوصيات يأتي للمرة الثانية، بعدما دعا مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عام 2009 إلى اعتماد التوصيات ذاتها.

وأفادت بأن الهيئة تعقد من حين لآخر ملتقيات تجمع أصحاب الرأي والفكر لمناقشة جملة من المواضيع، مبيناً أن الملتقى الأخير الذي عقد في الرياض شهد تقديم توصيات تستهدف الشؤون الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية.

وقالت إن من أبرز القضايا التي تم التطرق إليها خلاله تحديد سن زواج الفتيات، مبينة أن «المشاركين اتفقوا على ضرورة اعتماد سن 18 عاماً للفتيات».

وتحدثت عن عمل الهيئة مع وزارة العدل على تحديد سن الزواج منذ أربعة أعوام، مضيفة: «حدث حوار مع جهات شرعية عدة حول هذا الموضوع، وتوجد لجنة مكونة من هيئة حقوق الإنسان ووزارة العدل والشؤون الاجتماعية تدرس الأمر».

وأكدت أن الهيئة جهة تراقب الجهات المسؤولة عن القضايا، وليست جهة تنفيذ، فبمجرد وصول القضية للقاضي ينتهي دورها، «لكننا نحرص على وصول القضية إلى المحكمة بالشكل الصحيح» وفق الدراسة.

من جهته، كشف المتحدث الرسمي لهيئة حقوق الإنسان السعودية إبراهيم الشدي لـ«الحياة» عن رفض الهيئة 17 توصية صادرة من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، مشيراً إلى أن أبرز المطالب تمثلت في الدعوة إلى إنشاء كنائس، وإيقاف عمليات القصاص.

وقال الدكتور الشدي: «الهيئة تتحفظ على كل ما يتعارض مع الشريعة الإسلامية، لأن منهج الهيئة يسير وفق الشريعة الإسلامية، ولا تخالفه».

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"كورونا": 8 وفيات و16 إصابة في 24 ساعة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 28 جماد ثانى 1435هـ - 28 أبريل 2014م
اضغط هنا

جدة - عثمان هادي ، نجران - علي آل جليدان ، الدمام - رحمة ذياب ، الرياض - «الحياة
أعلنت وزارة الصحة أمس (الأحد) أن الساعات الـ 24 الماضية شهدت رصد 16 إصابة بفايروس متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (كورونا)، اثنتان في الرياض وثمان في جدة، وست في تبوك. فيما شهدت الفترة نفسها ثماني وفيات، إحداهما لطفل عمره تسعة أشهر في الرياض، وثلاث لمواطن ومواطنة ومقيمة في جدة. والحالات الأربع الأخرى سجلت سابقاً، وهي لمواطن ومواطنتين في الرياض، ومقيم في جدة. وأشارت الوزارة في تقرير الوضع اليومي لحالات «كورونا» أمس، عبر بوابتها الإلكترونية، إلى أن ست حالات جديدة من دون أعراض، فيما وصفت خمس حالات بأنها مستقرة، وحالة واحدة في العناية المركزة. إلى ذلك، وجه وزير التربية والتعليم الأمير خالد الفيصل باتخاذ الإجراءات اللازمة في مدارس السعودية كافة، للوقاية من فايروس «كورونا»، من خلال المنهجية الموضوعة والمنفذة مع وزارة الصحة والعمل معها للخلاص من هذا الوباء، إضافة إلى وضع الخطط اللازمة لخلو المدارس منه. وأكد خلال الاجتماع الذي عقد بمكتبه في جدة أمس، بحضور نائب وزير التربية والتعليم الدكتور خالد السبتي، نائب الوزير لشؤون تعليم البنين الدكتور حمد آل الشيخ والمدير العام للصحة المدرسية الدكتور سليمان الشهري، ضرورة نشر التوعية الصحية لمنسوبي المدارس والطلاب وتوفير مستلزماتها واستخدام كل الوسائل المتاحة ومنها وسائل التواصل الاجتماعي، العمل على تحسين النظافة والصيانة بالمدارس، توفير مستلزماتها على مدار الساعة، توفير المطهرات والمعقمات في المدارس كافة، وتجهيز العيادات المدرسية بمستلزماتها الطبية والمكتبية. وشدد وزير التربية على أهمية التنسيق مع ممثل وزارة الصحة في اللجنة الوطنية للأمراض المعدية المدير العام للصحة المدرسية، مطمئناً الجميع بعدم وجود حالات في المدارس. واستعرض المجتمعون الحالة الصحية للطلاب والمعلمين ومستوى الإجراءات الوقائية من الأمراض المعدية بالمدارس وطرحت الإجراءات المتخذة للحفاظ على صحة الطلاب ومنسوبي المدارس. من جهة أخرى، خصصت الشؤون الصحية في منطقة نجران مستشفى الملك خالد مرجعاً لمعالجة الحالات المشتبهة في إصابتها بفايروس «كورونا»، نظراً إلى الإمكانات الطبية التي يتمتع بها، ولما يتضمنه من تجهيزات وغرف عزل مُجهزة بأحدث الأجهزة الطبية اللازمة. ووجه المدير العام للشؤون الصحية في منطقة نجران الصيدلي صالح المؤنس خلال الاجتماع العاجل الذي عقده مع مساعد الخدمات العلاجية، ومديري المستشفيات المعنية بتشكيل لجنة إشرافية على مستوى المنطقة برئاسته لمواجهة فايروس «كورونا». وأوضح أنه تم اختيار مستشفى الملك خالد بناء على توجيهات وزير الصحة المكلف بتخصيص مستشفى واحد لكل منطقة لتجميع الإصابات، في شأن مُتلازمة الشرق الأوسط التنفسية «كورونا». وقال: «إنَّ الخطوة تأتي كجزء من الخطة العاجلة الهادفة إلى مواجهة الفايروس، وستكون هناك ورشة عمل للمساعدين الطبيين، ومديري التمريض ومكافحة العدوى وومسؤولي التوعية الصحية بالمستشفيات والمراكز الصحية في المنطقة. تشديد الرقابة على الحيوانات وفي المنطقة الشرقية، شددت محاجر المنافذ الحدودية إجراءاتها الرقابية خلال الأيام الماضية، بالتزامن مع انتشار حالات إصابة بفايروس «كورونا» وربطه بالحيوانات وبخاصة الإبل، على رغم تأكيد المدير العام للشؤون الزراعية في الشرقية سعد المقبل في تصريح إلى «الحياة»، براءة الجمال من نقل الفايروس، مؤكداً أن الإجراءات المنظمة للاستيراد كفيلة بحماية الثروة الحيوانية ومنع دخول الأمراض المشتركة مع الإنسان. وقال المقبل: «إن التنسيق بين مديريات الزراعة في المملكة ووزارة الصحة يعتمد على إرسال عينات فحص شحنات الإبل التي تدخل عبر منافذ المملكة»، موضحاً أنه لم يتم إرجاع شحنات حتى الآن بسبب الفايروس، إلا أنه تمت مضاعفة الإجراءات الرقابية، بحسب التعاميم الصادرة. وأوضح مدير زراعة الشرقية، أن جميع المحاجر التابعة للمديرية تعمل طوال أيام الأسبوع وعلى مدار الساعة وطاقمها البيطري يفحص المستندات والإرسالية ويأخذ العينات المطلوبة وفق البروتوكول المُعد من الإدارة المختصة في الوزارة ويتم فسح أو رفض الإرسالية فور ظهور نتائج العينات، لافتاً إلى الدور الذي تقوم به المحاجر لحماية الثروة الحيوانية والنباتية في المملكة، عبر منع تسرب الأمراض المعدية والوبائية والآفات النباتية إليها من خارجها، وبخاصة التي يمكن أن تنتقل من الحيوان إلى الإنسان، حفاظاً على الصحة العامة للمواطنين. تبرئة الإبل من «الفايروس» وأشار المقبل إلى التنسيق مع وزارة الصحة من خلال التقارير

الأولية وإرسالها بصورة دورية، وفي حال ملاحظة أي أمراض وبائية سواء أكانت بين الإبل أم غيرها يتم الإبلاغ عنها وتُتخذ الإجراءات اللازمة، موضحاً أن بعض الحيوانات تكون سبباً رئيساً لانتشار فايروس معين. وأكد أنه لم يثبت علمياً حتى الآن أن الإبل ناقلة لفايروس «كورونا» إلى الإنسان. وأشار إلى فرق بين المُسبب للمرض وبين وجود الفايروس في جسم الحيوان أو عزله من جسمه. وطمأن بأن الإجراءات المنظمة للاستيراد كفيلة بحماية الثروة الحيوانية ومنع دخول الأمراض المشتركة مع الإنسان. وأضاف أن الوزارة تتلقى النشرات التحذيرية التي تصدر من المنظمة العالمية للصحة الحيوانية «OIE» حول الوبائيات التي تحدث في جميع دول العالم ويقوم الجهاز المركزي باتخاذ إجراءاته تجاهها، عبر منع الاستيراد أو فرض شروط إضافية كفيلة بعدم تسرب أي مرض إلى المملكة وكذلك منع انتقال المرض عبر الحدود الدولية سواء أكان هذا المرض يصيب الماشية فقط، أم هو من الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان. وأكدت مديرات مدارس لـ «الحياة» أن صلاحية مديرة المدرسة تمكنها من إطلاق تحذيرات إلى أولياء أمور الطلبة وأرسلنا إرشادات حول النظافة العامة ومعالجة الزكام في حال إصابة الطالب أو الطالبة. وشددت الإرشادات على ضرورة ارتداء الكمامات، خصوصاً خلال فترة الاختبارات.

الحياة AL HAYAT

• بنك التسليف" يعلن إعادة جدولة أقساط القروض الاجتماعية للمتعثرين عن السداد

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 28 جماد ثانى 1435هـ - 28 أبريل 2014م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
أعلن البنك السعودي للتسليف والادخار، عن قيامه بإعادة جدولة أقساط القروض الاجتماعية للمتعثرين عن السداد ممن تراكمت عليهم الأقساط السابقة حتى يتمكنوا من الانتظام في السداد مجدداً.
وأوضح مدير عام البنك السعودي للتسليف والادخار الدكتور إبراهيم الحنيشل، أن البنك قام بهذه الخطوة من باب "التسهيل والتيسير على مقترضي البنك ممن تراكمت عليهم الأقساط في فترات ماضية ولم ينتظموا بالسداد"، داعياً بمن لديه أقساط مستحقة بضرورة التعاون مع البنك والالتزام بالسداد.
وبين أن الفرصة أصبحت الآن سانحة لدى العملاء المتأخرين في السداد في برنامج القروض الاجتماعية بأن ينضموا لقائمة المنتظمين فيه ويحصلوا على المميزات التي يقدمها البنك للمنتظمين، ومن أهمها إمكانية إقراضهم مرةً أخرى بعد مضي سنة واحدة فقط على سدادهم المنتظم لقرضهم القديم.
ونوه الدكتور الحنيشل إلى ضرورة الالتزام بالسداد والحرص على المبادرة فيه، وأن يستشعر عملاء البنك أنه "على عاتقهم أمانة شرعية واجتماعية لا بد من أدائها وأن بسدادهم لقروضهم إقراض لآخرين".

25 توصية إضافية على تقرير وزارة العدل.. تنشر"" أبرزها.. الشورى: توصيات لشغل 2490 وظيفة بقضاة واستقطاب مميزي "التحصيلي" وابتعاثهم للشريعة والقانون

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 28 جماد ثانى 1435هـ - 28 أبريل 2014م
http://www.alriyadh.com/930863

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي

تمسك عضو مجلس الشورى الدكتور مشعل فهم السلمي بتوصيته على تقرير اللجنة القضائية بشأن التقرير السنوي لوزارة العدل للعام المالي 331434، وطالب العدل بالتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء لإشغال وظائف القضاة الشاغرة التي تمثل 60% من وظائف القضاة المعتمدة للوزارة حيث بلغ عدد وظائف القضاة 4126 المشغول منها 1646 والشاغرة 2490 وظيفة.

وشدد السلمي على حاجة وزارة العدل لزيادة عدد القضاة لإنجاز القضايا في الوقت المناسب وبالكفاءة المطلوبة وأشار إلى أن هناك سبع كليات للشريعة وكلية للدراسات القضائية ومعهد للقضاء، يمكن استقطاب خريجيها وتأهيلهم للعمل في السلك القضائي.

الجغيمان: مدخلات كليات الشريعة تغيرت وجملة المنتظمين أقل قدرة حسب قياس «القدرات»

وفي التوصية الثانية الإضافية التي ستعرض في جلسة اليوم الاثنين للمناقشة، طالب الدكتور عبدالله محمد الجغيمان العدل مجلس القضاء الأعلى باستقطاب المتميزين في مقاييس القدرات والتحصيلي من طلبة المرحلة الثانوية ومنحهم بعثات بحوافز إضافية إلى كليات الشريعة والقانون لإعدادهم مبكراً بما يتناسب مع احتياجات الدولة المستقبلية للقضاة.

عبدالله السعدون

وأكد الجغيمان في تبرير توصيته أن الإحصاءات العلمية تشير إلى أن المتميزين من الطلبة يتوجهون إلى تخصصات علمية كالطب والهندسة وغيرها من المجالات الأكثر ارتباطاً بسوق العمل من التخصصات الشرعية، وأفاد بأن مدخلات كليات الشريعة لم تعد كما كانت، حيث ينتظم فيها الآن في الجملة من هم أقل قدرة ذهنية وأكاديمية وفقاً لمقياسي القدرات والتحصيل.

مطالبات بإقرار نظام العقوبات البديلة ودراسة تقنين الأحكام الشرعية وتفعيل لائحة الدعاوى الكيدية

ويرى الجغيمان أن الكليات المعنية بتخريج القضاة عاجزة عن تلبية الحاجة إلى أعداد أكبر من القضاة وكتاب العدل في ظل نوعية الطلبة الموجودة حالياً، وأكد ان توصيته تتيح لوزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى متابعة مبتعثيها من جميع النواحي التي تعنيها سواء اكاديمياً أو سلوكياً خلال فترة الدراسة، وتدريبهم خلال فترة الصيف في المحاكم وغيرها بما يتفق مع اهدافها، وسيحقق إجراء التوصية تأمين الأعداد والنوعية التي يحتاجها ويستحقها من القضاة.

وشدد الدكتور عبدالعزيز تركي العطيشان في توصية له، على تحديد مدة الحكم بزمن معين، وقال إن بعض القضايا تأخذ زمناً طويلاً يمتد لسنوات وفي ذلك ضياع حقوق المدعين، وتحديد المدة الزمنية للحكم يقلل من مماطلة المدعى عليه ويسرِّع الفصل بالقضايا العدلية.

عبدالعزيز العطيشان

وفي توصية إضافية رابعة ستقدم طالب الدكتور عيسى عبدالله الغيث بدعم وزارة العدل مالياً من خارج مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء، وذلك لشراء الأراضي اللازمة لبناء مقرات المحاكم وكتابات العدل في المدن الرئيسية التي تعذر وجود أراض حكومية مناسبة فيها.

العطيشان يقترح تحديد مدة زمنية لإصدار الأحكام في القضايا حفظاً لحقوق المدعين وردعاً للمماطلين

وبرر الغيث توصيته بالحاجة الماسة لإقامة تلك المقرات وكذلك عدم موافقة وزارة المالية على شراء الأراض لبنائها وعدم كفاية ميزانية مشروع تطوير القضاء لتغطية قيمة تلك الأراض، إضافة إلى اختصاص هذا المشروع بمهمات أخرى.
وفي شأن التوصيات الإضافية على تقرير وزارة العدل التي تأجلت إلى تقارير مقبلة طالب اللواء عبدالله عبدالكريم السعدون بسرعة إقرار مشروع وزارة العدل المتعلق بنظام العقوبات البديلة، كما اقترح الدكتور صدقة يحيى فاضل دراسة تقنين الأحكام الشرعية، تقنيناً متدرجاً وقابلاً للمراجعة الدورية، وشدد العضو اسامة علي قباني على تفعيل لائحة الدعاوى الكيدية.
إدارة شؤون الجلسات تؤجل بند مقترح مواجهة «البطالة» وتستبدله بتقرير لمكافحة «التسول»
ودعا الدكتور ابراهيم محمد أبوعباة في توصية إضافية تم تأجيلها إلى التقرير المقبل وزارة العدل إلى التنسيق مع وزارة التعليم العالي لحث الجامعات على التوسع في افتتاح الكليات الشرعية لسد حاجة العدل من وظائف القضاة ومعاوينهم، كما طلب الدكتور أحمد عمر زيلعي بعدم إخلاء المحاكم من القضاة وكتاب العدل بذريعة الانتقال أو الندب أو الإجازة مالم يوجد من يحل محلهم حتى لا تتعطل مصالح الناس. إلى ذلك شهد تقرير وزار العدل تقديم 25 توصية إضافية من أعضاء الشورى على تقرير اللجنة القضائية حيث تبنت وأخذت اللجنة بمضمون 11 توصية وتراجع أربع أعضاء عن توصياتهم فيما تأجلت خمس توصيات إلى تقارير سنوية مقبلة لوزارة العدل، وتمسك خمس أعضاء بتوصياتهم ليتم عرضها اليوم على المجلس للتصويت لمناقشتها ثم التصويت على إقرارها.
من ناحية اخرى أدرجت الأمانة العامة لمجلس الشورى تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسر والشباب بشأن مقترح نظام مكافحة التسول ضمن جلسة غدٍ الثلاثاء لتعطي فرصة للجنة لمناقشته بعد أن تم الأسبوع الماضي قراءة التقرير وتوصية اللجنة على الأعضاء، وحل هذا البند بدلاً عن بند تقرير اللجنة الخاصة بشأن المشروع المقترح لمكافحة البطالة والمقدم من العضو علي الوزرة، ليتم تأجيله إلى جلسة مقبلة، وأبقت الأمانة على تقرير لجنة النقل حول اتفاقية نقل جوي بين المملكة والولايات المتحدة الأمريكية، وتقرير هيئة الحياة الفطرية ومقترح تنمية الابتكارات.

اللواء التركي ل "الرياض": نحذر من التستر وعدم الالتزام بالأنظمة

الإطاحة ب 600 ألف مخالف في أقل من 7 أشهر

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 28 جماد ثانى 1435هـ - 28 أبريل 2014م
http://www.alriyadh.com/930896

الرياض - أحمد الأحمد
واصلت الحملة الأمنية لملاحقة مخالفي نظام الإقامة والعمل تحقيق نجاحات أمنية على أرض الميدان إذ أظهرت الأرقام الإحصائية لنتائج تنفيذ الحملة الميدانية لوزارة الداخلية تجاوز أعداد المقبوض عليهم في أقل من سبعة أشهر أكثر من 601753 مخالفاً ومخالفة في أنحاء المملكة.
وقد تمكن رجال الأمن بتضافر جهود عدة قطاعات في الدولة من ترحيل أكثر 426738 مخالفاً عبر منافذ المملكة الجوية والبرية، فيما يتم استكمال إجراءات ترحيل من يتواجدون في مراكز الإيواء التي تشرف عليها المديرية العامة للسجون والذين يبلغ عددهم 12635 مخالفاً من الأطفال والنساء والرجال والشيوخ والذي يلقون رعاية معاشية وطبية يشرف عليها مدير عام السجون في المملكة اللواء إبراهيم الحمزي الذي يقف شخصياً على تفقد أحوال المخالفين وإجراءات ترحيلهم.
كما صد رجال حرس الحدود محاولات المتسللين عبر حدود المملكة مسجلين نجاحاً ملحوظاً حيث ألقوا القبض على 162380 متسللاً.
وقال المتحدث الرسمي لوزارة الداخلية اللواء منصور التركي ل "الرياض": إننا نأمل أن يساهم الجميع في المحافظة على ما يتم تحقيقه من نتائج في تصحيح أوضاع مخالفي الإقامة والعمل، وأن يتحمل كل منا مسؤولياته بالالتزام بالأنظمة

والتعليمات، والحرص على كل ما يحقق المصلحة العامة، وعدم التورط في ارتكاب المخالفات، التي تؤدي الى تسهيل وتشجيع التسلل عبر الحدود وعدم الالتزام بضوابط الإقامة والعمل بالمملكة، وما يترتب عليها من عقوبات تشمل الحبس والغرامة المالية والتشهير، بالإضافة الى مصادرة المركبات المستخدمة في نقل المتسللين ومجهولي الهوية.

تتراوح بين سنة و10 سنين سجناً وغرامة تصل إلى 5 ملايين ريال

عقوبات رادعة ضد "الهاكرز" ومرتكبي "الجرائم الإلكترونية"

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 28 جماد ثانى 1435هـ - 28 أبريل 2014م
http://www.alriyadh.com/930774

الرياض - أسمهان الغامدي :
نص نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية الذي حصلت "الرياض" على نسخة منه على معاقبة كل شخص ينشئ موقعاً لمنظمات إرهابية على الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي وترويج أفكارها أو تمويلها، أو نشر كيفية تصنيع الأجهزة الحارقة، أو المتفجرات أو أي أداة تستخدم في الأعمال الإرهابية، أو الدخول غير المشروع إلى موقع إلكتروني، أو نظام معلوماتي مباشرة أو عن طريق الشبكة المعلوماتية أو أحد أجهزة الحاسب الآلي للحصول على بيانات تمس الأمن الداخلي أو الخارجي للدولة، أو اقتصادها الوطني، بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات وبغرامة خمسة ملايين ريال كحد أقصى، أو بإحدى هاتين العقوبتين.
وحدد النظام معاقبة كل شخص ينتج ما من شأنه المساس بالنظام العام أو القيم الدينية أو الآداب العامة أو حرمة الحياة الخاصة، وإنشاء المواد والبيانات المتعلقة بالشبكات الإباحية أو أنشطة الميسر المخلة بالآداب العامة، بالسجن لمدة لا تزيد عن الخمس سنوات والغرامة المالية بما لا يزيد عن الثلاثة ملايين ريال أو إحدى هاتين العقوبتين.

للمرة الأولى بعد تطبيق النظام الجديد

سجن أب رفض تنفيذ حكم زيارة أم لأطفالها

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 28 جماد ثانى 1435هـ - 28 أبريل 2014م
http://www.alriyadh.com/930864

الرياض - أسامة الجمعان
لأول مرة منذ تطبيق وزارة العدل نظام التنفيذ الجديد وفي خطوة تحفظ هيبة الأحكام القضائية.. أصدرت محكمة التنفيذ قراراً قضائيا بسجن "أب" رفض تنفيذ حكم يتضمن زيارة أم لأطفالها.
وفي التفاصيل تقدمت والدة الاطفال الى محكمة التنفيذ بالرياض تفيد ان زوجها السابق يرفض تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة العامة بالرياض بحقها بالزيارة. وبينت ام الاطفال ان حكم المحكمة حدد موعد الزيارة ان تكون بعد صلاة العصر من يوم الخميس الى الصلاة العشاء يوم السبت من كل اسبوع. وبعد ان صدر الحكم رفض والد الاطفال تنفيذ الحكم.
وخاطبت محكمة التنفيذ والد الاطفال وامهلته خمسة ايام لتنفيذ الحكم ورفض والد الاطفال تنفيذ الحكم.

وبعد انتهاء المهلة اصدر القاضي حكماً بسجن الاب فورا ولا يخرج من السجن حتى يتم تنفيذ الحكم كذلك اصدر القاضي امراً بمنعه من السفر. تطبيقا للمادة الرابعة والسبعين من نظام التنفيذ.
وكانت وزارة العدل توعدت بالسجن لمدة تصل لثلاثة أشهر للأب أو الأم المعطلين او الرافضين لتنفيذ الأحكام الصادرة بالحضانة أو الولاية أو الزيارة، مبينة انه نظام التنفيذ أعطى قاضي التنفيذ ايضا سجن من هم في مقام الوالدين الممتنعين عن تنفيذ الأحكام القضائية إضافة إلى سجن من يقاوم التنفيذ أو يعطله.
واكدت وزارة العدل انه خلال الاشهر الماضية تم تنفيذ العديد من الاحكام الاسرية بالقوة الجبرية بعد رفض الاباء تنفيذ الاحكام الصادرة بحقهم، مبينه انه تم خلال الاربع الاشهر الماضية تنفيذ 656 قضية زيارة أولاد بالقوة الجبرية. واوضحت وزارة العدل أن نظام التنفيذ حسم مشاكل الأحكام في القضايا الشخصية بخصوص تنفيذ أحكام حضانة الصغير والنفقة والزيارة والتفريق بين الزوجين ونحو ذلك مؤكدة ان نظام التنفيذ يراعى التدرج في التنفيذ في البدء في الاقناع والتوجيه وإبداء المناصحة ونقل الطفل إلى من صدر له الحكم بالحضانة بالطريقة المناسبة وهذه الطرق تسلك قبل إجبار المنفذ ضده على التنفيذ. وحسب نظام التنفيذ المادة الرابعة والسبعين انه يجوز لقاضي التنفيذ بوزارة العدل الاستعانة بالقوة المختصة (الشرطة) والدخول للمنزل لتنفيذ الأحكام الصادرة بحضانة الصغير وحفظه وكذلك التفريق بين الزوجين، وجاء في المادة الخامسة والسبعين انه لا ينفذ الحكم الصادر على الزوجة بالعودة إلى بيت الزوجية جبرا. وأعطت المادة السادسة والسبعون قاضي التنفيذ صلاحية تحديد تنفيذ حكم الصادر بزيارة الصغير في مكان مهيأ على ألا يكون في مراكز الشرط ونحوها.
الجدير بالذكر ان الأحكام كانت تعاني في السابق من تأخر تنفيذ الأحكام القضائية سواء الاسرية وغيرها مما تسبب في تعطل الكثير من المصالح الاسرية. وبتطبيق وزارة العدل الحازم لنظام التنفيذ حسم مشكلة التأخير في تنفيذ الاحكام.

تدني الرواتب تحرك ÷موظفي الخاص× للعمل في مهنة ÷الكدادة×

طالبوا بشركة "راعية" ومظلات تقيهم حرارة الشمس

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 28 جماد ثانى 1435هـ - 28 أبريل 2014م
اضغط هنا

محمد خليل – جدة
أجبرت «لقمة العيش» وتدني الراتب عددًا من موظفي القطاع الحكومي والخاص إلى امتهان مهنة «الكدادة» والانتظار على الأرصفة وتحديدًا بجوار مركز جدة للمعارض وقال عبدالرحمن غريم أننا نعمل 8 ساعات يوميًا أو أكثر مابين التوصيل إلى ذهبان ورابغ وثول وعسفان ومابين الانتظار للركاب التي أصبح عددهم قليل، وأشار أن لدينا ركاب معروفين يتعاملون معنا دائمًا وهم من الجنسية الأجنبية ولكن بعد قرار تصحيح الأوضاع قل عدد الأجانب ممن كانوا يلجأون إلينا لتوصيلهم إلى المواقع المطلوبة، متمنيًا وجود وضع مظلات واقية من الشمس.
الدخل لا يكفينا
أبو عدنان - نعاني من الوقوف في الشمس من الـ 6 صباحًا إلى 8 مساءً والدخل لايكفينا فما نحصل عليه تقريبًا في اليوم الواحد من 40 إلى 80 ريال لاتساوي قيمة التعب والانتظار تحت الشمس. وأضاف أن لديه سيارته الخاصة كاملة التجهيزات وكم تمنى تحويلها الى أجرة ليعمل بالشكل النظامي ولكن سيارة الأجرة طلباتها معقدة وقد حاولت بالحصول على موافقة للعمل بسيارتي الخاصة و ولكن الرفض كان بسبب أنني أعمل في القطاع الخاص.
طريق المدينة

عادل القحطاني عملت في عدة أماكن ولكن طريق المدينة وبالذات المنطقة التي تقع تحديدًا بجانب مركز جدة للمعارض هي أكثر منطقة إقبالًا للأجانب الذين يأتون ويطلبون منا نقلهم كما أننا نعمل بكل جهدنا من أجل لقمة العيش، ونتمنى أن ترعانا شركة تحت أسس وأنظمة وشعار معين ونعمل معهم خير لنا من الوقوف تحت حرارة الشمس التي أهلكتنا.

التعب والدخل

عبدالله الحربي وصف المجال بالمتعب والقيمة المالية التي يحصل عليها لا تتوافق مع الجهد التي يبذله، ويتمنى أن تقوم جهات وشركات بتبني «الكدادة» و صرف رواتب لهم ولا يكون العمل بالمشوار.

• الغذاء والدواء" تطلق حملة عن السلامة المهنية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 28 جماد ثانى 1435هـ - 28 أبريل 2014م

اضغط هنا

سلوى حمدي – الرياض

أطلقت الهيئة العامة للغذاء والدواء أمس حملة السلامة المهنية «سلامتك تهمنا» والتي تستمر لمدة أسبوع تزامنا مع اليوم العالمي للسلامة والصحة في مكان العمل بهدف ترسيخ ثقافة السلامة والصحة المهنية في العمل وتقليل التكاليف الناجمة عن خسائر الإصابات وزيادة الإنتاجية من خلال توفير بيئة عمل لائقة وصحية وآمنة للعاملين.

وقال الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للغذاء والدواء الدكتور محمد بن عبدالرحمن المشعل إن الاهتمام بزيادة المعرفة والثقافة بموضوع الصحة والسلامة المهنية ضرورة لا غنى عنها للتميز والنمو والازدهار لاسيما أن النظم الصحية والسلامة المهنية من أهم النظم الإدارية الحديثة المستخدمة على مستوى العالم.

وأضاف «إن الهيئة تحرص على كل ما يهتم بسلامة وصحة العاملين بها في جميع مقراتها وفروعها المتعددة بالإضافة إلى العاملين في مختبرات الهيئة وفروعها المنتشرة في المملكة ومن هذا المنطلق جاءت الحملة بهدف توعية العاملين بكل بسلامتهم متزامنا مع عقد عدد من ورش العمل المصاحبة للحملة» ،مؤكدا أن هذه الحملة «ماهي إلا بداية لنشاطات قادمة تهدف إلى جعل الهيئة بيئة عمل مناسبة وملائمة وخالية من أي حوادث أو إصابات لا قدر الله وذلك من خلال الحفاظ على كوادرها البشرية ومنشآتها وما تحتويه من أجهزة ومعدات».

الغامدي: ضمان اجتماعي للموظف الذي لا يتجاوز راتبه7 آلاف ريال

صرف ملياري ريال سنويا للمستفيدين في المدينة المنورة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 28 جماد ثانى 1435هـ - 28 أبريل 2014م

اضغط هنا

أحمد الرشيدي - المدينة المنورة تصوير - عبدالرحمن مرسي

كشف مدير عام الضمان الاجتماعي بمنطقة المدينة المنورة علي بن غرم الله الغامدي عن إمكانية استفادة الموظف الذي يعمل بالدوائر الحكومية والقطاع الخاص من برامج الضمان الاجتماعي بشرط أن لا يتجاوز الراتب 7 آلاف ريال، وأن يزيد عدد أفراد عن 10 أفراد.
وقال لـ«المدينة» إنه يتم صرف ملياري ريال للمستفيدين سنويًّا، مشيرًا إلى وجود معاشات شهرية ومساعدات سنوية تصل لـ30 ألف ريال، وبرامج ومشروعات إنتاجية.
وأشار إلى أن هناك أكثر من 6 فئات مستهدفة، ومنها المحتاجون، وذوو الاحتياجات الخاصة، والأرامل، والمطلقات، والأيتام، وأسرة السجناء، والأسر المهجورة وكل ذلك يقدم وفق آليات عمل نظامية ميسرة، كما يوجد برنامج «الدعم التكميلي» ويستهدف المتزوجين العاطلين عن العمل وفق آليات وأنظمة يعمل بها.. وكل أنظمة الضمان الاجتماعية ميسرة.
وفيما يلي نص الحوار:
* ماذا عن مكتب الضمان الاجتماعي في المدينة خصوصًا بعد نقله للموقع الجديد؟
** تم انتقال مكتب الضمان الاجتماعي بالمدينة المنورة إلى مبناه الجديد في حي العزيزية، وهذا المبنى الجديد يوفر بيئة عمل جيدة وذالك للاتساع المبنى ووجود الملاحق والحديقة الداخلية ووجوده على شارع عام مزدوج وقد لمسنا هذه النقلة في سلوكيات وطريقة استقبال المراجعين خصوصًا أن المكتب الرئيس للضمان الاجتماعي يؤدّي الخدمات للفئات اجتماعية غالية علينا جميعًا.
* كم عدد مكاتب الضمان الاجتماعي التابعة للمكتب الرئيسي بالمدينة المنورة؟
** يتبع للمكتب الرئيس «6» مكاتب ومكتب واحد نسائي يعمل باستقلالية، ويتبع فنيًّا وإداريًّا للمكتب الرئيس بالمدينة المنورة، وجميع المكاتب تقدم كل البرامج التي يقدمها المكتب الرئيس بالمدينة المنورة، وأن هناك توجيهًا لفتح وحدات للضمان الاجتماعي في معظم محافظات منطقة المدينة المنورة.
ملياران سنويًّا
* كم يصرف الضمان الاجتماعي بالمدينة المنورة على المستفيدين في العام الواحد؟
** يصرف أكثر من ملياري ريال في العام الواحد في المكتب الرئيس بالمدينة المنورة والفروع التابعة له
* نعرف بأن بعض المحافظات التابعة للمدينة المنورة لا يوجد بهام مكاتب نسائية؟
** فتح المكاتب النسائية يخضع لآلية موجودة بالوزارة يحكمها الحاجة وعدد المستفيدات.
* ما البرامج التي يقدمها الضمان الاجتماعي؟
** هناك معاشات شهرية ومساعدات سنوية تصل لـ30000 ريال، وبرامج ومشروعات إنتاجية.
* ما البرامج المنفذة في مكتب الضمان الاجتماعي بالمدينة المنورة؟
** في تاريخ 1429/12/19هـ صدر الأمر السامي الكريم رقم 10003 بالموافقة على البرامج المساندة، التي يقدمها مكاتب الضمان الاجتماعي، والبرامج التي يقدمها مكتب المدينة هي برنامج المساعدات الضمانية وبرنامج المساعدات النقدية لأجل الحقيبة والزي المدرسي وبرنامج تسديد جزء من فواتير الكهرباء وبرنامج المساعدات النقدية لأجل الغذاء وبرنامج الدعم التكميلي وبرنامج المشروعات الإنتاجية وبرنامج الفرش والتأثيث.
مشروعات إنتاجية
* ذكرتم أن مكتب الضمان الاجتماعي يقدم المشروعات الإنتاجية، ما نوعية المشروعات الإنتاجية التي يدعمها الضمان؟
** الضمان الاجتماعي يدعم أي مشروع إنتاجي يتناسب مع قدرة المستفيد، مثل محلات بيع المواد الغذائية ومحلات التجزئة ومحلات الخضار والحرف اليدوية ومحلات بيع الجوالات ومحلات السواك والهدايا والمستلزمات النسائية. وكل ما يستطيع المستفيد الكريم عمله والقيام به لتحسين المستوى المعيشي له ولأفراد أسرته علمًا بأن المبالغ المصروفة لدعم المشروعات الإنتاجية لا يتم استردادها واستعادتها، وإنما يقوم المكتب بمتابعة تطويرها ونموها وتقديم الخبرات والتجارب من أجل نجاح هذا المشروع.
* حدثنا عن برنامج الفرش والتأثيث؟
** هناك آلاف الأسر شملهم برنامج الفرش والتأثيث على مستوى المكتب الرئيسي والمكاتب الفرعية، حيث يتم تقديم الفرش والتأثيث والأجهزة الكهربائية مثل المكيفات والثلاجات وأثاث المطبخ وكل ما يحتاجه المستفيد داخل المنزل.
* كيف يتم توفير تلك الفرش والأثاث لآلاف الأسر؟

** يتم الصرف لهم عبر مناقصات عامة وعن طريق شركات عالمية قادرة على تأمين المطلوب من أجهزة منزلية وأثاث وفرش.
شروط ميسرة جدًّا
* هل للاستفادة من برنامج المشروعات الإنتاجية شروط؟
** نعم، وكل شروط الضمان الاجتماعي ميسرة جدًّا.. ومن شروط الحصول على برنامج المشروعات الإنتاجية أن يكون مستفيدا من الضمان الاجتماعي وأن يكون قادرًا على العمل، أو أحد بناء المستفيد ولو لم يكن مشمولاً بالضمان الاجتماعي، وذلك من أجل خدمة أسرة المستفيد غير القادر على العمل.
* ما الفئة المستهدفة للاستفادة من برامج الضمان الاجتماعي؟
** هناك أكثر من 6 فئات مستهدفة ومنها المحتاجون، وذوو الاحتياجات الخاصة، والأرامل، والمطلقات، والأيتام، وأسر السجناء، والأسر المهجورة وكل ذلك يقدم وفق آليات عمل نظامية ميسرة.
* هل العاطل عن العمل يستحق الصرف له من قبل الضمان الاجتماعي؟
** لدينا برنامج «الدعم التكميلي» ويستهدف المتزوجين العاطلين عن العمل وفق آليات وأنظمة يعمل بها.. وكل أنظمة الضمان الاجتماعية ميسرة.
* هل للموظفين الدولة والقطاع الخاص نصيب من الضمان الاجتماعي؟
** نعم لصغار الموظفين والمتزوجين والعاطلين عن العمل والمتقاعدين والذين لديهم أفراد أسر كبيرة لهم نصيب في الضمان الاجتماعي وذلك وفق آلية تمكنهم من الصرف حسب النسبة والتناسب بين الدخل والأفراد ، بشرط أن لا يتجاوز الراتب 7 آلاف ريال وأن يزيد عدد أفراد عن 10 أفراد.
* هناك من ينظر إلى ما تقدمه الوزارة بصفة عامة بأنه لا يحقق تطلعات المواطن.. ما رأيك؟
** على الرغم إنني لست المعني بالدرجة الأولى بالإجابة عن هذا السؤال ولكنني كأحد أبناء هذه الوزارة لا أدعي الكمال لما يتم تقديمه، فالمواطن الكريم حقهُ علينا أكبر من أي شيء يقدم له ولكن لا يخفى على أخي الكريم أن وزارة الشؤون الاجتماعية قدورها أن تكون طرفا في كل مشكلة اجتماعية فإننا لا نقبل من يزايد علينا في عملنا. فإن لم يحصل على عمل ومن هجر أسرته ومن اعتدى على أبنائه، ومن كان دخلهُ الشهري أو تقاعده محددًا كل هذه فئات إضافة إلى الفئات المستهدفة لدينا ونحن نخدمهم، ونرى أن الله أكرمنا بهذا العمل، وهذه الخدمة يمكننا من ذلك وما وفرته لنا حكومة خادم الحرمين الشريفين- يحفظه الله- من إمكانيات مادية وبشرية متخصصة تمكننا من تلك الخدمة وفق آليات وفكر إداري متطوّر.

فصل الموظفين المنقطعين عن أعمالهم دون إبلاغهم كتابياً

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 28 جماد ثانى 1435هـ - 28 أبريل 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140428/Con20140428695571.htm

خالد الجابري (المدينة المنورة)
صدرت الموافقة على فصل الموظفين المتغيبين عن عملهم بلا عذر، دون اشتراط إبلاغهم على عناوين منازلهم كما كان متبعا في السابق.
وجاء في خطاب وزع على الوزارات والادارات الحكومية «بناء على مقترح رفعه ديوان الخدمة المدنية القاضي بإيقاف العمل بالبند (ثانيا) من قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (1045/1) بتاريخ 1426/3/7 بشأن انذار الموظف المنقطع عن العمل كتابة على عنوانه الثابت، وتتم مراجعة ذلك مستقبلا من قبل الوزارة في ضوء ما يستجد بعد تفعيل المواد الخاصة بعناوين الاقامة والعمل وفق ما نص عليه قرار مجلس الوزراء رقم (252) بتاريخ 1424/7/24هـ، وحيث تمت الموافقة على ما انتهى اليه مجلس الخدمة المدنية بهذا الشأن، على الجهة المختصة اكمال اللازم نحو هذا التنظيم الجديد».
وأوضحت مصادر لـ«عكاظ» أن القرار الجديد سينهي ما كان متبعا مع الموظف المتغيب دون عذر حيث كان يشترط إبلاغه على عنوانه بضرورة مراجعة الادارة ويتم التحقيق معه في أسباب غيابه ومن ثم يتم اتخاذ القرار المناسب بحقه.

نقل 25 معتقلًا سعوديًا بالعراق إلى "الناصرية"

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 28 جماد ثانى 1435هـ - 28 أبريل 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140428/Con20140428695600.htm

عبدالله القرني (الرياض)

علمت «عكاظ» من مصادر مطلعة أنه تم نقل قرابة 25 معتقلا سعوديا من سجن الرصافة الرابعة ببغداد إلى سجن الناصرية جنوب العراق وهو الأسوأ من حيث المعاملة، فيما قدم المحامي العراقي حامد أحمد طلبا بنقل المعتقلين في سجني الناصرية والرصافة الرابعة إلى سجن سوسة شمال العراق، ولايزال الطلب لدى وزير العدل العراقي.

وأوضحت مصادر «عكاظ» أن هناك أكثر من عشرة سجناء سعوديين في العراق يواجهون أحكاما بالإعدام.

وقال محامي المعتقلين السعوديين بالعراق عبدالرحمن الجريس لـ «عكاظ» أنهم وردتهم معلومات عن نقل نحو 25 معتقلا سعوديا من سجن الرصافة الرابعة ببغداد إلى سجن الناصرية، وتزامن ذلك مع انقطاع أي أخبار عنهم، مضيفا إنه جار العمل للتحقق من الأمر ومداولته مع الجهات المعنية.

وبين أن السفارة السعودية بالأردن تتابع الوضع وتتخذ عدة إجراءات في هذا الشأن.

دعم 400 من ذوي الاحتياجات الخاصة بمستلزمات طبية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 28 جماد ثانى 1435هـ - 28 أبريل 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140428/Con20140428695796.htm

حسين هزازي (جدة)

دشنت جمعية زمزم للخدمات الصحية التطوعية بمنطقة مكة المكرمة المرحلة الثانية من برنامج المستلزمات الطبية الذي ترعاه شركة أرامكو السعودية وفقا للمبادرة الموقعة بين زمزم وأرامكو لدعم هذا البرنامج الذي يهدف إلى توفير المستلزمات الطبية لذوي الاحتياجات الخاصة بمنطقة مكة المكرمة ومساعدة هذه الفئة على أن يكونوا أفرادا عاملين ومنتجين في المجتمع ومعتمدين على أنفسهم من خلال تزويدهم بالاحتياجات والوسائل الطبية اللازمة التي تمكنهم من التواصل مع البيئة المحيطة بهم.

وأوضح مساعد المدير العام بجمعية زمزم والمتحدث الرسمي فهد محمد الزهراني أن الجمعية كانت قد وقعت اتفاقية مع شركة أرامكو السعودية وهي الشركة الراعية والداعمة للبرنامج من خلال دعمها لـ 400 فرد من ذوي الاحتياجات الخاصة ضمن جهودها للوفاء بالمسؤولية الاجتماعية والإسهام في خدمة المجتمع المحلي.

وأشار إلى أن مسؤولية جمعية زمزم تتركز في هذه الاتفاقية على إدارة البرنامج بكافة جوانبه الصحية والاجتماعية والطبية من حيث دراسة الحالات وتحديد احتياجاتها من الأجهزة الطبية والمعينات السمعية وغيرها من المستلزمات التي يتطلب توفيرها لهذه الشريحة الغالية علينا جميعا.

وشكر الزهراني شركة أرامكو السعودية على تبنيها لهذا المبادرة والاهتمام الكبير الذي توليه الشركة لهذه الشريحة من ذوي الاحتياجات الخاصة بمنطقة مكة المكرمة من المرضى المحتاجين الذين هم في أمس الحاجة لتقديم يد العون لهم ومساندتهم ومساعدتهم على بلوغ طاقاتهم القصوى.

هيئة الخبراء تدرس إنشاءه .. وأمواله تحسم من الزوج الممتنع عن النفقة

صندوق تكافلي للإنفاق على المطلقات وأبنائهن ليس له علاقة بـ "الضمان"

المصدر: جريدة سبق الاثنين 28 جماد ثانى 1435هـ - 28 أبريل 2014م
http://sabq.org/KrYfde

عبد الله البارقي- سبق- الرياض:
علمت "سبق" أن هيئة الخبراء في مجلس الوزراء تعكف على دراسة إنشاء صندوق للنفقة على المطلقات، وذلك بعد أن قدمت وزارة العدل الدراسة عقب ورود حالات كثيرة للمحاكم، فيما كشفت المصادر أن تلك النفقة تختلف نهائياً عن مخصّصات الضمان الاجتماعي؛ موضحة أن المبالغ ستدفع للمطلقات وأبنائهن ثم تُحسم من الزوج الذي امتنع عن النفقة.
وتفصيلاً، فقد علمت "سبق" أن هيئة الخبراء في مجلس الوزراء تعكف على دراسة إنشاء صندوق للنفقة على المطلقات، إضافة إلى أن تلك النفقة تختلف نهائياً عن مخصّصات الضمان الاجتماعي التي تُصرف وفق آلية معينة في وزارة الشؤون الاجتماعية، حيث يعتبر الصندوق تكافلياً في أهدافه ومعالجاً لأوضاع الكثير من المطلقات.
وأشارت المصادر إلى أن وزارة العدل تبنت تقديم الدراسة بعد ورود حالات كثيرة للمحاكم من أولئك المطلقات أو المعلقات أو ممّن فسخت عقودهن ولا يجدن حد الكفاف، خاصة مَن لديها أطفالٌ؛ ما تسبّب في تدهور أوضاع المطلقات وأبنائهن الاقتصادية، وتعرُّضهن لمشكلات اجتماعية في ظل امتناع الزوج عن النفقة على أبنائه.
وبيّنت المصادر أن مبالغ النفقة ستدفع للمطلقات وأبنائهن ثم تحسم من الزوج الذي امتنع عن النفقة، مشيرة إلى أن الدراسة المقترحة تُعنى بتوفير الإعانة العاجلة للمطلقة بمبلغ يتوافق مع احتياجاتها لحين استقطاع المبلغ من الزوج وبحسب أوضاعه المالية، ومن ثم يسترد المبلغ من الزوج إلى الصندوق، لأن الصندوق تكافلي بين الطرفين.
وتوقعت المصادر أن تنتهي هيئة الخبراء من الدراسة، ثم تُرفع للمقام السامي للاعتماد النهائي.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

مركز مستقل للبحوث الصحية بعضوية الوزارات ذات العلاقة

"الشورى" يبحث إقرار نظام للبحث العلمي لمواجهة الأمراض

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 28 جماد ثانى 1435هـ - 28 أبريل 2014م
http://www.aleqt.com/2014/04/28/article_844552.html

محمد العوني من الرياض

يبحث مجلس الشورى اليوم إقرار نظام البحث العلمي الصحي الوطني، الذي يهدف إلى قيادة الأوساط البحثية الصحية المحلية بالتعاون مع الأوساط ذات الاهتمام بالصحة داخل وخارج المملكة، وإيجاد بيئة تنظيمية قوية للبحوث الصحية في المملكة تستند إلى المعايير المقبولة دوليا في البحوث العلمية. وقالت لـ "الاقتصادية" مقدمة المقترح الدكتورة لبنى الأنصاري عضو مجلس الشورى، إن النظام يتكون من 28 مادة، واقترح إنشاء مركز محايد ومستقل ينظر إلى البحوث العلمية الصحية بنظرة شمولية، ويكون هذا المركز تابعا لمجلس الوزراء أو يكون جزءا من مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، مشيرةً إلى أن المدينة تعتبر جهة محايدة ومضطلعة بالبحوث العلمية وتمول الخطة الوطنية للعلوم والتقنية ومن الممكن أن توجه جهودها لخدمة هذا النظام.

واقترح النظام أن يضم المركز في عضويته ممثلين من وزارات الصحة والتربية والتعليم العالي والشؤون الاجتماعية والزراعة والاقتصاد والمالية والجهات والهيئات المعنية بالبحوث العلمية والصحة، من أجل وضع الأولويات التي تعنى بصحة الفرد والمجتمع من وجهة نظر هذه القطاعات، وأشارت الأنصاري إلى وجود تجارب مماثلة في بعض الدول المتقدمة وبعض الدول الإفريقية البسيطة، وقالت إن النظام المقترح ليس تقليدا لهذه الدول، بل ينشأ من احتياجات المملكة وطبيعة تركيبة الخدمات الصحية المختلفة، والحاجة إلى وجود جهة تعنى بالبحوث العلمية الصحية.

وأشارت عضو مجلس الشورى إلى أن التعاون بين القطاعات المختلفة في المملكة في مجال البحوث التي تخدم صحة الفرد غير موجود ولا تتضح المحددات الاجتماعية للصحة والتعاون بين وزارات الصحة والشؤون الاجتماعية والتعليم العالي في مجال معرفة الظروف الاجتماعية لبعض أنواع الأمراض، مشيرةً إلى أنه تنشأ أمراض كثيرة بسبب التفاعل بين الإنسان والحيوانات أو الحشرات أو البيئة التي يعيش فيها، ويعاني بعض المواطنين من هذه الأمراض في المناطق خارج المدن، إلا أنه لا يجرى حولها بحوث كافية لعدم وجود جهة معينة تعتبر نفسها مسؤولة عنها. وأكدت الأنصاري أن نموذج "كورونا" أكبر دليل على ضرورة وجود هذا النظام، مضيفةً، أن المملكة تواجه أعدادا كبيرة من الحجاج والمعتمرين على مدار العام، وليس لدى الجهات الصحية والعلمية أي معرفة بأنواع الفيروسات التي تدخل للمملكة مع الحجاج والمعتمرين، وكذلك ما أثير أخيرا حول علاقة الإبل بمسببات "كورونا"، والجهة المسؤولة عن إجراء هذه البحوث هل هي وزارة الصحة أو الزراعة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

أزمتا البطالة والإسكان.. ونطح الجدار

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 28 جماد ثانى 1435هـ - 28 أبريل 2014م
http://www.aleqt.com/2014/04/28/article_844524.html

عبدالحميد العمري

هل يعني أن يرفض الباحث أو الباحثة عن عمل وظيفة ما، ليست موافقة لتأهيله العلمي وخبرته العملية، إن وجدت، أنه ليس "عاطلا"؟ هل يعني رفضه وظيفة ما لا يتناسب أجرها المتدني مع الأجر المستحق له قياسا على مؤهلاته أنه ليس "عاطلا"؟ ماذا يعني بالنسبة لوزارة العمل أو لمجلس الشورى، أن يرفض خريج جامعي وظيفة بائع في أحد محال التجزئة أو وظيفة وهمية في إحدى شركات المقاولات؟ ألم تكفل أنظمة الدولة ـ أيدها الله ـ حق القبول والرضا بفرصة العمل للمواطن والمواطنة، وأن من حقهما الحصول على فرصة العمل الكريم التي تلبي احتياجاتهما المعيشية بدرجة كافية؟ هل من العدل أن ينتزع من الباحث أو الباحثة عن عمل "حق" قبول تلك الوظيفة أو غيرها، في الوقت الذي يمنح صاحب العمل كامل "الحق" في وضع حزمة "الشروط والضوابط والراتب والبدلات" المرتبطة بتولي الوظائف المقدمة منه؟

وكذا الحال بالنسبة للإسكان، تجد أن العقاريين وجميع منتسبي المجال العقاري من مسوقين وسماسرة إلى آخر جوقتهم العملاقة، يدافعون باستماتة غير مستغربة عن مستويات الأسعار المرتفعة التي وصلت إليها السوق العقارية، سواء على مستوى الأراضي أو الوحدات السكنية. وتجدهم في كل ميدان ينادون بضرورة زيادة الدعم المالي لقوى الطلب بأي وسيلة كانت، وتحديدا بالضغط على الجانب التمويلي من قبل المصارف، فيما لا مجال للشك لدينا جميعا أن أية زيادات في الأجور المدفوعة للعاملين، لن تمر مرور الكرام عليهم دون أن تنتهز الانتهاز المجحف. إنها تصورات وآراء تميل كل الميل إلى جانب التمويل المالي عن طريق الاقتراض من المصارف ومؤسسات التمويل، وزيادة القدرة الشرائية للأفراد، الهدف الرئيس منها ألا يتم المساس بأي أسباب أو تشوهات أدت إلى تلك الارتفاعات غير المبررة لأسعار العقار في بلادنا، دون النظر على الإطلاق إلى العواقب الوخيمة المحتملة من جراء التضخم الكبير في الأسعار، ولا إلى المخاطر المحتملة من جراء ارتفاع حجم المديونيات على الأفراد مقابل تدني مستويات أجورهم الشهرية. هل امتناع أو عدم القدرة في الأصل لدى الباحث عن مسكن له ولأسرته يعني أنه لا يريد المسكن؟

إنه منطق ـ إن كان صحيحا وصفه بهذا الوصف ـ في غاية الاعوجاج! الباحث عن عمل لم يرفض الفرصة الوظيفية بقدر ما أنه ما زال باحثا عنها أكثر من أي اعتبار آخر، ولكن وفق ما يراه ويرتضيه قياسا على مؤهلاته العلمية، التي أفنى طفولته وشبابه سعيا منه إلى استثمارها الاستثمار السليم والمستحق. والباحث عن سكن له وأسرته لم يرفض "أو لم يستطع في الأصل" التورط في قروض مرتفعة جدا لأجل شراء عقار بهذه القيم المتضخمة جدا، ليبقى أكثر من 25 عاما من عمره أسيرا لسداد أقساطها، وكل هذا على حساب رفاهية أسرته واستقرارها المعيشي.

لم يغب يوما قط عن رؤيتنا جميعا الأسباب الحقيقية وراء تلك الأزمات المفتعلة، سواء في سوق العمل المحلية أو في السوق العقارية، وأصبح معلوما ومكشوفا في الوقت ذاته أن الدواء مصدره القضاء على الداء الذي أدى إلى تفاقم تلك التحديات والأزمات في كلتا السوقين. لماذا الالتفاف على تلك الأسباب، والهروب من مواجهتها، وقد أصبح معلوما لدى الجميع أن ديمومتها لن ينجو من دفع ثمنها الفادح أي طرف من الأطراف؟

لقد صنع الاعتماد على النفط ومداخيله حالة من "كسل" الاقتصاد الوطني، أفضى إلى تشكل قطاع للأعمال لا تتجاوز طموحاته حدود الاقتيات على مناقصات الدولة، أو الاستيراد بالجملة من الخارج والبيع بالتجزئة في الداخل، فيما غابت تماما المشروعات الإنتاجية الحقيقية عن أغلبية مرابع القطاع الخاص، فماذا كانت النتيجة؟ لقد جاءت كما نشاهده اليوم على الأرض! تسعة أعشار الوظائف المتوافرة لا تتطلب أكثر من الشهادة الابتدائية أو أدنى من ذلك، في المقابل تقوم أروقة التعليم العام والعالي والفني بضخ عشرات الآلاف من الشباب الباحثين عن عمل بمؤهلات جيدة وعالية، دفعت الدولة والمجتمع فاتورتها الباهظة الثمن تريليونات الريالات! فهل من السلامة أو حتى العدالة يمكن أن تتوقع قيام مشروع استثمار صحيح أو سليم لتلك المخرجات وحشرهم في تلك الوظائف التي لم تكن موجودة لصحة أو تعاف في جسد

الاقتصاد الوطني، بقدر ما أنها تشكلت وجاءت نتيجة التشوهات العميقة في هيكلة الاقتصاد عموما، وفي هيكلة القطاع الخاص تحديدا؟!
وكذا الحال بالنسبة للسوق العقارية، وسبق أن تم الحديث طويلا وكثيرا عن الأسباب والعوامل التي أفضت إلى افتعال تلك الأزمة في اقتصادنا وبلادنا، وأن مصادر وقودها المتأتية من احتكار الأراضي وغياب الأنظمة التي تحد من الاحتكار واكتنازها وتعطيلها أو حجبها عن الاستخدام النهائي من قبل الأطراف كافة، كان واحدا من أخطر الأسباب التي أفضت إلى تورطنا في فقاعة من أسعار العقارات والأراضي، فاقت مستوياتها التوقعات كافة وحتى مقدرة الاقتصاد الوطني ومستويات الدخل بالنسبة للأفراد. ثم يأتي من يريد أو يقترح إرغام المواطنين على التورط في شرائها بتلك الأثمان المرتفعة جدا، وتمويل تلك الورطة المراد الدفع بنا في وحلها من الرأس إلى أخمص القدمين.
كما يبدو أن الطريق أو النهج الذي لا يزال البعض يريدنا الاستمرار فيه لم يشاهد حتى الساعة أنه يحاول النطح بنا في جدار تلك التشوهات، وأنه لم يلاحظ حتى الساعة أن الحل الوحيد والأسلم هو تدمير ذلك الجدار بالحلول والقرارات اللازمة، سواء في سوق العمل أو السوق العقارية، وسبق أن طرحتها وغيري كثيرون لهذا الهدف تحديدا. أما المسار الراهن المراد من ورائه تحطيم رؤوسنا بنطح ذلك الجدار، فلا نتيجة يؤمل من وراء هذا الجهد الخاطئ إلا أن نبقى في النقطة الضيقة تحت أقدامنا، التي ندور فوقها في عبث لا عائد من ورائه إلا هدر الأموال والجهود. فهل نغير الاتجاه قياسا على ما أصبح واضحا وضوح الشمس في كبد السماء، فنهدم جدار التشوهات لا أن نهدم الإنسان؟!

حماية حقوق المؤلف في اليوم العالمي للملكية الفكرية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 28 جماد ثانى 1435هـ - 28 أبريل 2014م
اضغط هنا

محمد بن عبدالله السلامة

يصادف 26 نيسان (أبريل) من كل عام اليوم العالمي للملكية الفكرية، والمملكة إحدى الدول التي تحتفل بهذه المناسبة، وحماية الملكية الفكرية تعتبر عنصراً مهماً من عناصر السياسات الاقتصادية الوطنية، وانعقد المنتدى السعودي الثالث للملكية الفكرية لهذا العام 2014 في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية في الفترة بين 22 و 24 أبريل، شاركت فيه القطاعات الحكومية الآتية: وزارة الثقافة والإعلام، ووزارة التجارة والصناعة، والجمارك السعودية، والمنظم مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.
يضاف إلى أن الملكية الفكرية هي أحد أنواع الملكيات التي تخضع بشكل تام لكل أنواع الحمايات وفق جميع الشرائع والقوانين، وهي كما هو معلوم ذلك المفهوم الذي يسمح لمبدع الفكرة أو مالك البراءة أو العلامة التجارية بالاستفادة من نتاجه الفكري أو العلمي أو الأدبي، إذ تم توضيح ذلك بجلاء من خلال المادة (27) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
والعالم اليوم يعيش ثورة تكنولوجية متواصلة صناعية وثقافية ذات سرعات خيالية وأبعاد غير متناهية، يحتاج بداهة إلى ضوابط تحيط بهذا الكم من التطور بسرعته وتضمن حماية جميع جوانبها ولاسيما الجانب التملكي فيها، الذي يعتبر من أهمها ويمثل موقع المركز فيها، وكذلك الصناعات التي لا تفتر عن التطور المستند أساساً إلى الأفكار المبدعة، وسلاسل الاختراعات والتجديد والتطور كلها تحتاج إلى ضوابط ومسؤولية متابعتها وحمايتها.
فإن قيام أية نواة لصناعة تكنولوجية أو برمجة ضمن المملكة العربية السعودية، أو أية دولة أخرى من دول العالم الثالث، لا بد أن يستند إلى جملة من القوانين الدقيقة التي تضمن الحماية الفكرية وحقوق الملكية، فإن تطور النظم التجارية والصناعية والتكنولوجية يدفع بالمشرعين تلقائياً إلى تطوير تشريعاتهم، وجعلها موالية للتطور الحاصل تحت مظلة المصلحة الوطنية.

إن من يظن أن الحق الفكري حق مستباح لكل من يريد استباحته، هو إنسان تخلف عن ركب التفكير والمتابعة، ذلك أن كلاً من الإبداع وسرعته اللذين أسهما بشكل مباشر في رفع عملية التقدم العلمي على المستوى العالمي، فالتقدم الحديث في مجال الطب على سبيل المثال لم يكن ليتحقق لولا الحمايات المضمونة بالبراءات التي تسمح بتمويل الأبحاث، مستندة في آن واحد إلى العائد المكتسب المضمون.
كما أن صناعة البرمجيات أو صناعة المواد الإعلامية المرئية والمسموعة من أفلام وأقراص وخلاف ذلك من الأوعية على اختلاف تنوعها، وكذلك الأجهزة والعلامات التجارية وغيرها، لم تكن لتصل إلى هذا الحد العظيم من التطور على المستوى العالمي لولا الحماية التي اكتسبتها من قوانين حقوق التأليف ولوائحها التنفيذية الدقيقة، وبالتالي كسب المجتمع الذي أولى مسألة الحماية أهميتها الكافية عوائد تمثلت في بلايين الدولارات والأمر إلى مزيد.
وينطوي بعنوان «الملكية الفكرية» كل المصنفات الأدبية والفنية والشعارات والأسماء والصور التي يتم تداولها جميعاً في مجالات الصناعة والتجارة، كما تشمل هذه الملكية الاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية والدوائر المتكاملة والعلامات التجارية وبيانات المصدر، وتعتبر جميعها فئة أولى من فئات الملكية الفكرية. أما الفئة الثانية فتشمل حق المؤلف من صون مصنفاته الأدبية من روايات وقصائد شعرية ومسرحيات وأفلام أو مصنفات فنية من رسوم أو لوحات أو صور أو منحوتات أو تصاميم معمارية، في حين أن الحقوق المجاورة لحقوق المؤلف تشمل حقوق فناني الأداء وصحة أدائهم ومنتجي التسجيلات الصوتية والهيئات الإذاعية وبرامجها التلفزيونية.
وحيث إن لجنة النظر لمخالفة نظام حماية حقوق المؤلف في وزارة الثقافة والإعلام بصفتها الجهة المفسرة والموضحة لمواد النظام، ومن مهماتها استقبال جميع القضايا والمخالفات التي تحال إليها من الإدارة العامة لحقوق المؤلف وأفرعها في جميع مناطق المملكة، وتراعي اللجنة في كل تشكيل لها متطلبات التقاضي المنصوص عليها في نظام المرافعات الشرعية، وتعمل وبشكل تدريجي على تطبيق العقوبات الواردة في النظام بما يتناسب وحجم وجسامة المخالفات، كما تراعي تنوع وكثرة أساليب انتهاك حقوق الملكية الفكرية.
إن لجنة النظر لحماية حقوق المؤلف على يقين دائم بمراجعة ودراسة معايير العقوبات التي تصدرها، فتمت مراجعة دليل العام الماضي واعتماد الدليل الحالي لهذا العام، الذي يتوافق مع حجم المخالفات وتكرارها، مع الأخذ في الاعتبار التوجه الدولي والمعاهدات التي التزمت بها المملكة في قطاع الملكية الفكرية.
وقامت اللجنة في هذا العام باستصدار القرارات الرادعة التي تمثل التفاعل والجدية في تطبيق نظام حماية حقوق المؤلف، وبلغ عددها 600 قرار بغرامات في الحق العام والخاص، مع الحرص التام على تطبيق ما ورد في الأمر السامي الكريم في شأن عدم عودة المملكة إلى قائمة (301)، بمتابعة من وزير الثقافة والإعلام ونائبه الدكتور عبدالله صالح الجاسر الذي يشرف مباشرة على الإدارة العامة لحماية حقوق المؤلف، وجاء نتيجة ذلك أن بقي اسم المملكة خارج قائمة الدول المنتهكة لحقوق الملكية الفكرية لعام 2013، وذلك نتيجة للجهود التي بذلتها الأجهزة الحكومية المعنية في المملكة ما ينعكس على سمعة المملكة الدولية، وأثرها في عدالة المنافسة التجارية وخلق جو طمأنينة للمستثمرين والشركات التجارية والخدمية في مجال الاقتصاد المعرفي.

الإشاعات والجرائم المعلوماتية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 28 جماد ثانى 1435هـ - 28 أبريل 2014م
اضغط هنا

د. إبراهيم محمد باداود

يهدف نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، والصادر من قِبل هيئة الاتّصالات وتقنية المعلومات إلى المساعدة على تحقيق الأمن المعلوماتي، وحفظ الحقوق المترتبة على الاستخدام المروّع للحاسبات الآلية، والشبكات المعلوماتية، وحماية المصلحة العامة، والأخلاق والآداب العامة، وحماية الاقتصاد الوطني.

والجرائم المعلوماتية كثيرة، منها على سبيل المثال التنصّت على ما يُرسل عن طريق الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي، أو التقاطه، أو اعتراضه دون مسوّغ نظامي، الدخول غير المشروع لتهديد شخص، أو ابتزازه لحمله على القيام بفعل، أو الامتناع عنه، ولو كان هذا الأمر مشروعًا، الدخول غير المشروع لموقع إلكتروني، أو الدخول لتغيير تصاميم الموقع، أو اتلافه، أو تعديله، المساس بالحياة الخاصة عن طريق إساءة استخدام الهواتف النقالة المزوّدة بالكاميرا، أو ما في حكمها، والتشهير بالآخرين، وإلحاق الضرر بهم، عبر وسائل تقنيات المعلومات المختلفة.

ما ذكر أعلاه هو نموذج من تلك الجرائم، وهي حالات نسمع عنها كل يوم، فالبعض يشتكي من تعرّض حسابه للاختراق من قِبل ما يُطلق عليهم بالهاكرز، والبعض يشتكي من وجود ابتزاز بسبب قيام البعض بالاستيلاء على بعض الصور الخاصة، والبعض الآخر يشتكي من التشهير من خلال عرض بعض الحالات والقضايا بأسماء وصور أصحابها، أو صور أنشطتهم التجارية دون وجود حكم قضائي وغيرها من القضايا المختلفة.

لقد حدّرت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، من خطورة الجرائم المعلوماتية، التي تتجاوز أضرارها الحدود الشخصية إلى الحياة الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية، وأوضحت بأن بعض من هذه الجرائم تستحق العقوبة بالسجن مدة لا تزيد عن سنة، وغرامة لا تزيد على 500 ألف ريال، وما نحتاجه اليوم هو نشر مثل هذه العقوبات، وتعريف الناس بها، وتطبيقها على المخالفين، وكما أتمنى أن يضاف إلى مثل هذه الجرائم جرائم الإشاعات بكافة أنواعها؛ ليرتدع الناس عن نقل المعومات غير الحقيقية، والتي لا هدف منها سوى إثارة البلبلة والفوضى في المجتمع.

الحياة
AL HAYAT

أوباما في ماليزيا يحضها على تحسين وضع حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 28 جماد ثانى 1435هـ - 28 أبريل 2014م
اضغط هنا

كوالالمبور – أ ب، رويترز –
حض الرئيس الأميركي باراك أوباما ماليزيا أمس، على تحسين وضع حقوق الإنسان، متعهداً مواصلة مساعدتها في العثور على الطائرة الماليزية المفقودة.
وفي مؤتمر صحافي مع رئيس الوزراء الماليزي نجيب عبدالرزاق في كوالالمبور، قلّل أوباما من أهمية امتناعه عن لقاء زعيم المعارضة أنور إبراهيم المُدان في قضية لواط يعتبرها الغرب ذات دوافع سياسية، علماً أن الأخير سيجتمع اليوم بمستشارة الأمن القومي الأميركية سوزان رايس.
وقال أوباما: «امتناعي عن لقاء أنور لا يؤشر إلى قلة اهتمامنا» بقضية حقوق الإنسان. واعتبر أن عبدالرزاق حقّق تقدّماً في مسألة حقوق الإنسان في ماليزيا، مستدركاً أنه سيكون أول من يعترف بوجود مزيد من العمل يجب فعله في هذا الصدد.
ودافع عبدالرزاق عن نفسه، داعياً إلى «عدم التقليل» من أهمية خطوات اتخذتها حكومته في هذا الشأن. وأضاف أنه وأوباما «قلقان في شأن الحريات المدنية من ناحية المبدأ».
ودافع أوباما عن حكومة عبدالرزاق التي تواجه ضغوطاً متزايدة لكشف مزيد من المعلومات في شأن التحقيق حول الطائرة الماليزية التي اختفت قبل أكثر من 7 أسابيع وعلى متنها 239 شخصاً، أثناء رحلة من كوالالمبور إلى بكين.
وقال إن كوالالمبور «صريحة تماماً» في كشف المعلومات، مضيفاً أن «الولايات المتحدة ملتزمة تماماً تأمين ما يلزم من موارد ومساعدات» في البحث عن الطائرة في جنوب المحيط الهندي، علماً أن مركبة غير مأهولة تابعة للبحرية الأميركية مشّطت أمس منطقة نائية في قاع المحيط الهندي.
وتابع أوباما: «واضح أننا لا نعلم كل التفاصيل، لكن ما نعرفه هو أنه إذا كانت الطائرة سقطت في المحيط في هذا الجزء من العالم، فإنها مساحة ضخمة والجهود مضنية وتنطوي على كثير من التحدي».
على صعيد آخر، أعلن عبدالرزاق أنه وأوباما اتفقا على رفع مستوى العلاقات بين البلدين إلى درجة «شراكة شاملة»، مضيفاً: «يؤذن ذلك بمرحلة جديدة من علاقاتنا، مع مزيد من المشاركة في الاقتصاد والأمن والتعليم والعلوم والتكنولوجيا».
لكن رئيس الوزراء الماليزي لمّح إلى أن بلاده ليست مستعدة بعد لإبرام اتفاق الشراكة التجارية عبر المحيط الهادئ الذي تقوده واشنطن ويضم 12 دولة، بسبب «حساسيات» داخلية متمثلة بالنفوذ المتنامي للجناح المحافظ داخل حزبه الحاكم.
وقال: «نحاول أن نتجاوز الحساسيات والتحديات التي أشرت إليها في نقاشي مع الرئيس أوباما الذي أبدى تفهماً كاملاً للحساسيات الداخلية، وسنجلس معاً لتسوية ذلك لمحاولة التوصل إلى اتفاق قريباً».
واعتبر أوباما أن المعارضة الداخلية للاتفاقات التجارية ليست أمراً مفاجئاً، لافتاً إلى أن الولايات المتحدة مستعدة لإبداء مرونة. وأردف: «نريد العمل مع حلفائنا وشركائنا المهمين ومع الصين».
وتطرّق أوباما إلى معاناة الأقلية المسلمة في ميانمار، معتبراً أن «غالبية السكان نظرت إليها بازدراء، ولم تحترم حقوقها في شكل كامل». وأشاد بالإصلاحات السياسية والاقتصادية في البلاد، مستدركاً: «لن تنجح ميانمار إذا قُمع المسلمون».
ويصل أوباما إلى الفيليبين اليوم، المحطة الأخيرة في جولته الآسيوية، في وقت سيبرم البلدان اتفاقاً أمنياً جديداً مدته 10 سنوات، يتيح للقوات الأميركية تعزيز وجودها العسكري في البلد الذي يواجه نزاعات حدودية مع الصين.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الاثنين
28 جماد ثانى 1435هـ - 28 أبريل 2014م

اضغط هنا

المصدر: جريدة الرياض الاثنين
28 جماد ثانى 1435هـ - 28 أبريل 2014م

http://www.alriyadh.com/930872